



كلية العلوم والمعارف

رسالة التخرج من الدراسات العليا مرحلة الماجستير
في قسم الاقتصاد المالية و مصرفيه اسلامية

عنوان الرسالة

الأسهم المالية في البورصة (دراسة فقهية)

إشراف الأستاذ

الدكتور مصطفى كاظمي نجف آبادي

الباحثة

نغده جاسم محمد

الرقم الجامعي

٩٥١٣٧٧٢٩

م ٢٠١٩

ـ ١٤٤٠



أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَاتِ
لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣٧﴾ فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ
ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا
آتَيْتُم مِّنْ رِبَّا لَيْرَبُّو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُّو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّنْ
زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ اللَّهُ الَّذِي
خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحِيقُّكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ
مِنْ ذَلِكُمْ مِّنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٠﴾

صدق الله العظيم

سورة الروم

**لا مانع من الاستفادة من هذه الرسالة في حال ذكر المصدر و اما
نشرها في البلاد فيتم بمراعاة شروط جامعة المصطفى العالمية**

مسؤولیت مطالب مندرج در این پایان نامه به عهده نویسنده می باشد و هر گونه استفاده از این پایان نامه با ذکر منبع بلا مانع می باشد و نشر آن در داخل کشور منوط به اخذ مجوز از جامعه المصطفی العالمية می باشد

We do not mind to take advantage of this masters thesis in case the source and either deployd in the country are subjected to the provisions of Al Mostafa International University

الإهداء

- ❖ الى الرحمة المهداة للعالمين سيدنا محمد وآلہ الاطھار (صلی اللہ علیہ وسلم) .
- ❖ الى شهداء الاسلام والعقيدة ”رحمهم الله“.
- ❖ الى من ریانی صغیراً حتی کبرت تحت جناحیهم ”امی وابی“ برأ بهما .
- ❖ الى شریک عمری الذي قاسمی حلاوة الحیة ومرها ”روحی“ مودتی واحترامي له .
- ❖ الى امل المستقبل ”أبنائي ... أفنان وملائكة محمد رضا“ دعائی لهم بال توفیق .
- ❖ الى سندی ”اشقاء وشقيقتي“ الذين افتخر بهم .
- ❖ اليهم جميعاً اقدم ثمرة جهدي المتواضع في هذه الرسالة .

الباحثة

شكر وامتنان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك وعظمي سلطانك ، الحمد لله رب العالمين ، خالق اللوح والقلم، وخلق الخلق من عدم ، وصلى الله على خير خلقه القدوة المبعوث بالحق هادياً ومبشرأً ونذيراً وعلى آله الأطهار سفينة النجاة الميماني .

وبعد أن أكملت رسالتني المتواضعة بعون الله وتوفيقه فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كافة العاملين في جامعة المصطفى ﷺ العالمية ، وذلك لما تقدمه أياديهم البارزة من جهود جسمية في سبيل خدمة العلم والمعرفة وإعانة أبنائهم الطلبة والقيام بما تستلزم من مستجدات الأمور .

هذا ولا يفوتي أن أقف وقفة إجلال وإكبار مقدمة من أعماق القلب بأخلاص عبات الشكر والتقدير لأستاذي سماحة المشرف الشيخ الدكتور مصطفى كاظمي نجف آبادي (حفظه الله) ، لقبوله الالسراف على هذه الرسالة والذي لم يأل جهداً في المتابعة والتدقيق والمساعدة في سبيل اتمام هذه الرسالة إذ كان لتوجيهاته القيمة وإرشاداته السديدة وإشاراته السخية بالغ الاثر في اغناء مادة البحث وتقديمه واخراجه إلى حيز الوجود بصورة مرضية ومقبولة إن شاء الله سائلتاً المولى تعالى أن يمن عليه بالعافية والتوفيق ، وأنقدم بشكري الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وتقويمها .

كما لا يفوتي أن أخص بالشكر الحالص لكل من ساهم وإناني في إتمام هذا الجهد واسأل الله تبارك وتعالي بأن يوفق الجميع وأن يسد خطاهم ، ويمن علي بقبول هذا العمل المتواضع.

إن شاء الله كريمه .

الملخص

لقد بني الفقه الإسلامي على قواعد كلية عامة، تتميز بالمرونة والأصالة والتطور ، مما يجعل للفقه الإسلامي قدرة خاصة على مواجهة التطور الحضاري في كل زمان ومكان ، ومن بين تلك القواعد والضوابط الفقهية التي لها أثرها على التعامل المالي بين الناس في المجتمع ، وتظهر أثر الالتزام بالأخلاقيات الإسلامية في تحقيق العدل الاجتماعي ، والاقتصادي بين أفراد المجتمع الإسلامي ، ووجوب تحقيق العدل في التعامل المالي .

ان هدف هذه الدراسة معرفة مفهوم وماهية الاسهم المالية علي ضوء الفقه الاسلامي ، أما اشكالية الدراسة الاساسية التي نحاول معالجتها من خلال عملية البحث والتحقيق هي رفع الابحاث الموجودة في الحكم الشرعي تجاه مسألة الاسهم المالية في البورصة ، إذ أنها من المسائل المستحدثة .

أما أهمية الدراسة فتتبع من معرفة الحكم الشرعي وتحديد وظيفة المكلف تجاه الاسهم المالية ، فهي محل ابتكار في هذا العصر .

اما اهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث والتحقيق ان السهم في حقيقته الشرعية هو جزء من رأس مال الشركة المساهمة عند انشائها ، ثم بعد ذلك هو حصة مشاعة في ممتلكات الشركة من اثمار واعيان ومنافع وديون ، وعليه فان محل التصرف في السهم هو الحصة المشاعة في موجودات الشركة، كما ذكرنا بعض الفتاوى للفقهاء المعاصرین حول بيع الأسهم المالية وشراءها .

الكلمات المفتاحية : الأسهم ، البورصة ، الشركة ، السوق ، المال.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: مباحث تمهيدية.....	١
المبحث الأول : منهجية الدراسة.....	٢
تمهيد :	٢
بيان الموضوع وأهميته :.....	٢
السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية :.....	٣
١- السؤال الرئيسي:.....	٣
٢- الأسئلة الفرعية:.....	٣
الفرضيات:.....	٣
مشكلة البحث :	٤
هدف البحث :	٤
أهمية البحث :	٤
طرق تجميع المعلومات :.....	٥
منهج البحث و أسلوبه :	٥
خطة البحث :	٥
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....	٧
التعليق على الدراسات السابقة :.....	١٣
المبحث الثالث : توضيح الكلمات المفتاحية والمفردات ذات الصلة.....	١٥
١. البورصة.....	١٥
٢. السوق	١٦
٣. المال.....	١٧
٤. الحق.....	١٩
٥. العقد.....	٢٣
٦. البيع.....	٢٧

٢٨ ٧. الربا.....
٢٩ ٨. الشركة.....
٣١ ٩. الاستثمار الاقتصادي والاستثمار المالي.....
٣٢ ١٠. المضاربة.....
٣٤ ١١. السهم.....
٣٥ الفصل الثاني: مباني الفقه الإسلامي للمعاملات
٣٦ تمهيد:.....
٣٦ المبحث الأول: أصالة الفساد والصحه واللزوم وحقيقة البيع.....
٣٦ ١. الأصل الأولي :
٣٧ ٢. الأصل الثانوي :
٣٧ أ- شرح الأصالة:.....
٣٨ ب - أدلة الأصالة:.....
٣٩ ج - أصالة اللزوم:.....
٣٩ د - حقيقة البيع:.....
٤١ المبحث الثاني: شروط العقد والربا وبيع الحقوق.....
٤١ ١. شروط العقد
٤١ أ) اللفظ:.....
٤٢ ب) الموالاة بين الإيجاب والقبول:.....
٤٢ ج) التطابق بين الاجباب والقبول:.....
٤٣ د) التسجيل:.....
٤٤ ٢. شروط المتعاقدين
٤٤ أ) البلوغ:.....
٤٥ ب) العقل:.....
٤٥ ج) القصد:.....

٤٦	د) الاختيار:
٤٧	ه) أن يكونا مالكين أو من هو في حكمهما:
٤٨	٣. شروط العوضين
٤٨	أ) صلاحيتهما للتمليك
٤٨	ب) القدرة على التسليم.
٤٩	ج) معلوميتهما
٤٩	د) أن يكون المبيع عيناً
٥١	٤. الربا
٥١	أ) حرمة الربا
٥٢	ب) استثناء بعض الموارد من الربا.
٥٢	٥. بيع الحقوق
٥٢	أ) تعريف الحق:
٥٣	ب) قبول الحق النقل والانتقال والإسقاط
٥٤	ج) إمكان بيع الحق
٥٤	استئناف:
٥٦	الفصل الثالث: ماهية البورصة والأسهم المالية
٥٧	تمييز :
٥٨	المبحث الأول: ماهية البورصة
٥٨	١. السوق
٥٨	٢. البورصة
٦٠	٣. بورصة الأوراق المالية
٦٥	المبحث الثاني: طريقة تداول الأسهم في البورصة
٦٥	١ . التداول
٦٨	المبحث الثالث: ماهية الشركة والأسهم المالية

المطلب الأول: ماهية الشركة (company)	٦٨
١. تقسيم الشركة	٦٩
٢. شركات الأشخاص والأموال	٧٠
٣. شركة المساهمة (joint - stock company)	٧٠
٤. الطبيعة القانونية للشركة المساهمة	٧١
٥. تأسيس شركة المساهمة	٧٢
٦. الاكتتاب بأسهم الشركة المساهمة (shares of underwriting)	٧٣
٧. اجتماع الهيئة العامة الأول والإعلان النهائي لتأسيس الشركة	٧٤
٨. انقضاء الشركة وتصفيتها	٧٥
المطلب الثاني: ماهية الأسهم المالية	٧٦
١. مفهوم السهم	٧٦
٢. طبيعة السهم القانونية	٧٩
٣. خصائص السهم	٨٠
٤. قيمة الأسهم	٨١
٥. تقسيمات الأسهم	٨٢
٦. حقوق الأسهم	٨٣
استنتاج:	٨٤
الفصل الرابع: الحكم الشرعي تجاه الأسهم	٨٥
تمهيد:	٨٦
المبحث الأول: الحكم الشرعي تجاه الأسهم من خلال الحكم على الشركة	٨٧
١. القول بتحريم الشركة المساهمة	٨٧
أ) الشركة المساهمة عقد	٨٧
ب) قبول المساهم نظام الشركة المساهمة بكل بنداتها	٨٨
ج) ديمومة الشركة	٨٨

٨٩	د) إثبات الشخصية الاعتبارية.....
٩٠	٢ . القول بجواز الشركة المساهمة
٩٢	المبحث الثاني: الحكم على الأسهم مباشرة
٩٢	المطلب الأول: كون المبيع حصة
٩٥	المطلب الثاني: كون المبيع الحق على تلك الحصة.....
٩٨	المطلب الثالث: كون المبيع نفس الصك أو الوثيقة.....
١٠٠	استنتاج :.....
١٠١	خاتمة البحث.....
١٠١	المبحث الاول: خلاصة الفصول.....
١٠٢	المبحث الثاني: الاستنتاجات
١٠٢	المبحث الثالث: التوصيات.....
١٠٣	المصادر والمراجع.....

الفصل الأول :

مباحث تمهيدية

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الثالث : توضيح الكلمات المفتاحية والمفردات ذات الصلة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

تمهيد :

المال عصب الحياة ، وضرورة من ضرورياتها ، وقد أولاه الإسلام عنابة فائقة ، فقرر أنه زينة الحياة الدنيا ، وقدمه على الأولاد اعترافاً بدوره في الحياة ، وتنويعها بأهميته ، فقال تعالى : ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ (الكهف/٤٦) وقد حث الإسلام على حفظ المال وتنميته واستثماره بأفضل وأكفاء الوسائل والأساليب المشروعة ، ومن أجل ذلك فقد عنى الإسلام بوضع العديد من الضوابط والأسس الشرعية وترسيمة القواعد والأحكام والإكثار من التوجيهات والإرشادات التي تكفل حسن إدارة المال كسباً ، وتمليكاً ، وإناتجاً ، وتنمية ، واستهلاكاً ولم يكتف بذلك ، وإنما جعل السعي لكسبه والعمل على تنميته واجب لاستقرار الحياة وهناء العيش ، حيث يقول الله تعالى : ﴿فامشو في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه التشور﴾ (الملك/١٥) ويقول عز وجل : ﴿إذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ (الجمعة/١٠) ولقد شرع الله سبحانه وتعالى لتداول المال نظاماً محكماً يعرف لدى الفقهاء بنظام المعاملات ، فقد نزل التشريع الإسلامي والناس يتعاملون على أساس المنفعة ، فأخذ ينظم معاملاتهم، فحرم منها ما حرم ، وأحل منها ما أحل ، وعدل منها ما عدل ، فأحل البيع وحرم الربا ، ووضع للبيع والشراء قواعد عامة وشروطًا وضوابط ، وأخلاقيات للعقود والتعامل التجاري ، ليعود النفع على البائع والمشتري معاً .

بيان الموضوع وأهميته :

موضوع بحثنا هو الأسماء المالية وله أهمية قصوى لأن البحث فيه حول مسألة من المسائل المستحدثة ، وهي مورد ابتلاء ، وقد بحثها الفقهاء الكرام في طي أبحاثهم الفقهية ولكنه لم تحظ باهتمام كما هو الحال بالنسبة إلى الأبواب الأخرى من أبواب الفقه كالصلوة والطهارة وغيرها .

السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية :

١- السؤال الرئيسي :

ما هو الموقف الفقهي تجاه الأseم المالية في البورصة ؟

٢- الأسئلة الفرعية :

أ- ما هي مباني الفقه الإسلامي للمعاملات ؟

ب- ما هي البورصة والأseم المالية ؟

ت- ما هو الحكم الشرعي تجاه الأseم المالية ؟

الفرضيات :

الفرضية الأصلية

جواز بيع وشراء أseم الشركة المساهمة في نفسها ، أما اذا طرأ عليها مانع شرعي مثل أن تكون معاملاتها ربوية أو أن تعامل في المنتجات التي حرمها الشرع مثل الخمور أو اللحوم التي حرم أكلها ، فلا يجوز بيع وشراء أseمها ، وعليه بيع الأseم المالية في البورصة لا يواجه أي مشكلة فقهية .

الفرضيات الفرعية

١- معرفة آراء الفقهاء المعاصرین في العقود والخيارات لانه من الواضح ان هناك فرقاً جوهرياً بين الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي وعقود الخيارات المتداولة في الأسواق المالية ، كما تعتبر البورصة المحرك الرئيسي والأساسي للتنمية الاقتصادية .

٢- ان البورصة في حقيقتها ما هي الا سوق للاوراق المالية ، وهو سوق منظم لبيع وشراء الحصص والاسهم والسنديت وهي ميدان عام تنظمه اي جمعية او منظمة او مجموعة من الاشخاص لتداول الاوراق المالية التي تمثل اسهم الشركات ، كما انها توفر خدماتين اساسيتين كونها سوق لبيع وشراء الاسهم والثانية رصد حافظات استثمارات الوراق المالية. واما المراد من الأseم المالية هو حق ذو قيمة مالية او صك يمثل حصة في رأس مال شركة مساهمة .

٤- المشهور عند الفقهاء جواز انشاء الشركات المساهمة وأن السهم هو جزء من رأس مالها عند انشائها ، ثم يتحول الى حصة مشاعة في ممتلكاتها ، وعليه فان محل التصرف فيه هو تلك الحصة المشاعة .

مشكلة البحث :

المشكلة الأساسية التي نحاول معالجتها هي رفع الابحاث الموجودة في الحكم الشرعي للأسهم .

هدف البحث :

بيان مفهوم وماهية الأسهم المالية ، وإثبات الصحة أو الفساد لمعاملة الأسهم المالية في البورصة .

أهمية البحث :

يمكن ابراز أهمية البحث من خلال ما يلي :

- ٠ سوق الأوراق المالية الإسلامية وما تقوم به في الحياة الاقتصادية من حماية للأموال والثروات الإسلامية ، واستثماراتها وتنميتها والمحافظة على استقرار النظام المالي والاقتصادي للأمة الإسلامية ، مما يساهم في تطوير أسواق مالية جديدة منضبطة بالشرع .
- ٠ إن المعاملات التي تمارس في أسواق الأوراق المالية لا يحيط بأصولها وأساليبها وكيفية تنفيذها إلا القلة القليلة التي مارست التعامل مع المؤسسات الدولية وأسواق المال العالمية .
- ٠ يستحيل غياب هذه السوق عن واقعنا الاقتصادي المعاصر في ظل قيام وانتشار الشركات المساهمة والتي أضحت ابرز معالم هذا العصر ولكن بعد تطهيرها من شوائبها وأدراها .
- ٠ كان لابد من الخوض في تفاصيل ودقائق هذه السوق الإسلامية من أجل تأصيل التجربة الإسلامية في إطار عمل الأسواق المالية العالمية .
- ٠ المساهمة في رفع الاتهام عن الإسلام بأنه متخلفاً عن ركب الحضارة ومنعزلاً عن الحياة الواقعية وأنه غير قادر على مواجهة تحديات العصر .

- إثبات أن الإسلام قادر على إقامة أسواقه الخاصة به وفق رؤيته الشرعية حتى يمكن المستثمر المسلم الحريص على دينه من استثمار أمواله دون الوقوع في الشبهات والحرمات .
- إثبات الصحة أو الفساد لمعاملة الأسهم المالية في البورصة .

طرق تجميع المعلومات :

مكتبي ، اعتمدت في منهجية هذا البحث على المنهج الاستقرائي ، التحليلي والتطبيقي بالاستناد إلى الدراسات والبحوث والاطاريين والكتب النظرية المختصة بهذا الموضوع ، وأراء الفقهاء والعلماء .

منهج البحث وأسلوبه :

اعتمدنا بالدرجة الأولى على المناهج العلمية التالية :

١. المنهج الاستقرائي : هو من المناهج المشتركة في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ، وهو من أهم وأبرز مناهج البحث العلمي ، اذ هو الحكم على الكل بما يوجد في جزئياته الكثيرة .
٢. المنهج التحليلي : هو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الاشكالات العلمية المختلفة من خلال عدة طرق كالتركيب والتقويم والتفسير ، وهو ملائم للعلوم الشرعية بشكل كبير اذ يستخدم في عمليات التفسير ، النقد ، والاستنباط .
٣. المنهج التطبيقي : هو المنهج الذي يهدف إلى حل كافة المشاكل التي ترتبط بالظاهرة المدروسة، ويساعد الباحث على إيجاد حلول للمشاكل الميدانية التي تواجهه أثناء قيامه بالبحث العلمي .

خطة البحث :

قسمت هذا البحث إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : مباحث تمهيدية

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الثالث : التعريف بمفردات البحث

الفصل الثاني : مباني الفقه الإسلامي للمعاملات

المبحث الأول : أصالة الفساد والصحه واللزوم وحقيقة البيع

المبحث الثاني : شروط العقد والربا وبيع الحقوق

الفصل الثالث : ماهية البورصة والأسهم المالية

المبحث الأول : ماهية البورصة

المبحث الثاني : طريقة تداول الأسهم في البورصة

المبحث الثالث : ماهية الشركة والأسهم المالية

الفصل الرابع : الحكم الشرعي تجاه الأسهم

المبحث الأول : الحكم الشرعي تجاه الأسهم من خلال الحكم على الشركة

المبحث الثاني : الحكم على الأسهم مباشرة

المطلب الأول : كون المبيع حصة

المطلب الثاني : كون المبيع الحق على تلك الحصة

المطلب الثالث : كون المبيع نفس الصك أو الوثيقة .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سوق الأوراق المالية الإسلامية حديثة العهد والتكون ، وكثيراً من المعاملات والعمليات التي تجري فيها تعتبر من الأمور المستحدثة ، والتي تحتاج إلى تكيف فقهي معاصر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن كثيراً من الكتب والبحوث العلمية المتوفرة قد تحدثت عن الأسواق المالية التقليدية وأدواتها المتداولة سواء كانت من الإطار النظري أو التطبيقي من جهة ، أو من المنظور الوضعي والاقتصادي أو المنظور الإسلامي من جهة أخرى . وأغلب المصادر المعاصرة حول هذا الموضوع لم تتناول سوق الأسهم بالتحليل المعمق الشامل وأن المراجع الإسلامية المعاصرة حول هذا الموضوع نادرة ، وكل ما تم معاينته إنما هو مقالات في مجالات إسلامية أو أوراق عمل لندوات أو مؤتمرات تمحور حول مواضيع المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية أو فقرات في كتب تناولت جزئيات مت�اثرة منه . وقد تناولت موضوع الدراسة بعض الدراسات والرسائل العلمية والمقالات التي يمكن اعتبارها في نفس السياق ، ومنها :

١. دراسة القراءة داغي (١٩٩٠) بعنوان : "التطبيقات الشرعية لإقامة السوق الإسلامية"^(١) هدفت الدراسة إلى استعراض التطبيقات الشرعية لإقامة سوق المال الإسلامية، حيث تناولت الدراسة العناصر الأساسية المكونة لسوق الأوراق المالية بعد ترتيب النواحي الإدارية والفنية فيها ، وعرضت آليات السوق وأهم أدواتها من الأسهم والسنادات وبدائلهما الإسلامية من خلال ما يحمل من الأسهم وما يمكن أن يكون بدليلاً على السنادات مثل صكوك المضاربة وصكوك المشاركة ونحوها من العقود التي يمكن أن تصاغ منها الصكوك ، ووجهة النظر الشرعية في هذه العقود، كما تطرقت الدراسة إلى كيفية الاستفادة العملية من العقود حيث سوق المال "البورصة" لا تقتصر الآن على التعامل بالأسهم والسنادات وإنما تعامل أيضاً عن طريق مجموعة من العقود النمطية ، كما عرضت الدراسة البدائل الشرعية عن السنادات ألا وهي الصكوك

(١) القراءة داغي ، علي محبي الدين ، التطبيقات الشرعية لإقامة السوق الإسلامية .

واستعرضت الأنواع المختلفة منها وخصائص كل نوع ، وأهم ما يميزها عن السندات التقليدية .

٢. دراسة القرى عبيد (١٩٩٤) بعنوان : "نحو سوق إسلامية"^(١) تناولت الدراسة السوق المالية من منظور الإسلام ، فتؤكد على حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى الأسواق المالية نظراً لأهميتها، مبرزة أسباب هذه الأهمية وموضحة وظيفة سوق البورصة في الاقتصاد الحديث باعتبارها أهم مؤسسات الوساطة المالية ، ثم تستعرض الدراسة العناصر الأساسية التي لا يقوم السوق إلا بها ومن ثم السعي نحو بناء صيغ إسلامية بديلة لها، فتوضح معنى المحافظة في أسواق البورصة، وتلائم المحاطرة مع العائد إلى جانب علاقة هذه الأسواق بالجهاز المصرفى، وأنهياً ترصد الدراسة هذه العناصر تحت عدة عناوين هي : الهيكل العام ، وإبعاد السوق عن المقامرة ، تشكيلة الأوراق والأدوات المالية في السوق ، الخيارات كأسلوب لتحقيق تفضيلات المستثمر في المحاطرة والعائد، والأهمية الاقتصادية للخيارات في أسواق المال إلى جانب بعض الاعتراضات الشرعية المحتملة على نموذج الخيار المعتمد به في الأسواق المالية المعاصرة، وصيغ إسلامية للخيارات كخيار الطلب وخيار الدفع ، والإجراءات الضرورية لتفادي عنصر المقامرة ، ونمطية العقود، واستقرار السوق واستمرارها مع الاستشهاد بالقرآن والسنّة ، ولكن الدراسة هي الدراسة النظرية التقليدية لتجربة السوق المالية الإسلامية ، ولا تتعذر تصور للإطار النظري مثل هذا السوق دون التطبيق الواقعي .

٣. دراسة أحمد (١٩٩٦) بعنوان : "تجربة الأوراق المالية الإسلامية وأوضاعها في الأسواق المالية للبلدان الإسلامية وتقدير الحاجة لسوق إسلامية ثانوية"^(٢) تناولت الدراسة التمحيق في نشاط الأوراق المالية الموجودة وفرض تجربة هذا النشاط داخل الأطر التنظيمية القائمة والمحددات الاقتصادية الراهنة في البلدان الإسلامية ومدى الحاجة لسوق ثانوية إسلامية للأوراق

(١) القرى ، محمد علي عبيد ، نحو سوق إسلامية ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، العدد الأول .

(٢) أحمد ، يسري ، تجربة الأوراق المالية الإسلامية وأوضاعها في الأسواق المالية للبلدان الإسلامية وتقدير الحاجة لسوق إسلامية ثانوية - دراسات اقتصادية إسلامية ، العدد الأول ، مجلد ٣ .

المالية وشروط قيامها في الواقع العملي ، واستعرضت أنواع الأوراق المالية الإسلامية المتداولة وخصائصها والناحية الشرعية الإسلامية لها ما بين التأييد والاعتراض والأدلة لكل رأي والترجيح بينها، مبرزة التقويم الاقتصادي لهذه الأوراق من منظور الإسلام. كذلك تطرق الدراسة إلى ظروف الأسواق المالية في البلدان الإسلامية وأوضاعها كما في مصر والأردن والسودان والكويت، وأخيراً تحلل الظروف التي تستدعي قيام سوق إسلامية ثانوية للأوراق المالية والشروط الأساسية الالزمة لها والأهداف والوظائف المنوطة بها، وأخيراً أهم النتائج التي توصلت إليها ذات الصلة بالموضوع ، ولكن هذه الدراسة هي دراسة نظرية تقليدية لتجربة سوق الأوراق المالية الإسلامية .

٤. دراسة رضوان (١٩٩٦) بعنوان : "أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية"^(١) تناولت الدراسة دور الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية ، موضحة مفهوم السوق والبورصة وأنواعها ، ومعايير الكفاءة فيها ، والقوانين التي تحكمها ، وأشارت الدراسة إلى أنواع البيوع التي تجري في البورصة وموقف الفقه الإسلامي فيه ، بيد أنها لم تتوسع في ذلك بل طرحته في فصل واحد فقط . ولكنها قد توسيع في تحليلها للسوق في الاقتصاد الرأسمالي ، وربطت ذلك بالتنمية الاقتصادية ، ولم تطرق إلى تحديد شروط لإقامة سوق أوراق مالية إسلامية ، لذلك ما قدمته الدراسة هو تفصيل ما يجري في البورصة من عمليات ومعاملات ، وتحليلها من منظور إسلامي ، وتحديد إطار لسوق أوراق مالية إسلامية ، وهو ما اقترحته الدراسة في جملة التوصيات والمقترنات . ولكن هذه الدراسة تبقى في إطار الدراسة النظرية التقليدية لتجربة سوق الأوراق المالية الإسلامية ، ولا تبرز وجه الاختلاف بين نظرية عمل سوق الأوراق المالية الإسلامية والتطبيق التجاري لتلك النظرية .

٥. دراسة إسلامبولي (١٩٩٩) بعنوان : "الجوانب الشرعية والاقتصادية للأوراق المالية المتداولة في

^(١) رضوان ، سمير عبدالحميد ، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية .